معهد التخطيط القومى

أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الاتحاد الأوروبى على الناتج المحلى الإجمالى فى مصر

The Impact of Foreign Direct Investment from EU Countries on GDP in Egypt

إعداد

أميرة محمد محمد حسين عامر

رئيس شعبة–الجهاز المركزى للمحاسبات

لنيل درجه الماجستير فى التخطيط والتنميه

إشراف

الأستاذة الدكتورة/ فادية محمد عبد السلام

أستاذ الاقتصاد– مدير معهد التخطيط القومى الأسبق

2015

National Planning Institute

The Impact of Foreign Direct Investment from EU Countries on GDP in Egypt

Master Thesis Planning and Development

Prepared by

Amira Mohamed Mohamed Hussein Amer

Under Supervision of

Prof. fadia Mohamed Abd Alsalam

Professor of Economics

National Planning Institute

2015

بسم الله الرحمن الرحيم

فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً

وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ

صدق الله العظيم

سورة الرعد الآية 17

إهـداء

إلـــى روح والـدتـى الـغـالـيـة وقـرة عـيـنـى،،،
إلـــى روح والـدى الـغـالـى،،،
إلـى مـعـلـمـتـى أسـتـاذتـى الـدكـتـورة فـاديـة عـبـد الـسلام،،،
إلـى أخـتـى الـعـزيـزتـيـن هـبـه ورانـيـا،،،

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

يطيب لى أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان والامتنان إلى أستاذتى الفاضلة،الأستاذة الدكتورة/ فادية عبد السلام (أستاذ الاقتصاد ومدير معهد التخطيط القومى الأسبق)، لتفضلها وتكرمها بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، ولما قدمته لى من عونٍ صادق واهتمام بالغ وتوجيهات قيمة وآراء سديدة أضاءت لى طريق العلم ويسرت لى جل الصعاب، بالإضافة إلى تشجيعها المستمر ودماثة خلقها وسعة صدرها، فكانت لى بمثابة الأم والمثل الأعلى، فلها منى وافر العرفان والامتنان،وجزاها الله خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور/ فرج عزت (أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة عين شمس) لقبوله الاشتراك فى لجنة الحكم والمناقشة مما يثرى المناقشة، وتخصيص جزء من وقته الثمين لتقييم هذه الدراسة وذلك على الرغم من أعبائه ومسئولياته الكثيرة، فله منى جزيل الشكر.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ محمود عبد الحى (أستاذ الاقتصاد ومدير معهد التخطيط القومى الأسبق)، لمشاركته فى مناقشة وتقييم هذه الدراسة، مما يعد إضافة متميزة للمناقشة، كذلك فقد كان نعم الأستاذ فى سنوات دراستى بمعهد التخطيط القومى ، جزاه الله عنى كل الخير .

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل أساتذتى وزملائى بالجهاز المركزى للمحاسبات ، وأخص بالذكر رؤوسائى الأستاذة / منى الملاخ ، والأستاذ/ نصر شهدى، والأستاذة / سوسن عوض ، والأستاذ / سامى المليجى ، والأستاذ / أشرف إدوارد لتشجيعهم وتعاونهم معى .

وإن كان لى أن أشكر أحداً بعد الله عز وجل فلا يسعنى إلا أن أشكر روح والدتى الغالية رمز العطاء ونبع الحنان، وروح والدى الغالى وأخواتى العزيزات هبه ورانيا، لتشجيعهما الدائم ، وتفانيهما فى تقديم العون لى، لإتمام وإنجاز الرسالة، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظهما و يجزيهما خير الجزاء وأن يسكن والداى فسيح جناته.

وأخيراً أشكر كل من مد لى يد العون والمساعدة فى إعداد هذه الدراسة وأخص بالشكر أساتذة معهد التخطيط القومى وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور/ محرم الحداد والأستاذ الدكتور/ مصطفى أحمد مصطفى والأستاذ الدكتور / محمد عبد الشفيع والأستاذة الدكتورة / زينات طبالة والأستاذ الدكتور/سيد دياب، لتشجيعهم الدائم وتعاونهم معى وجميع زملائى خلال فترة دراستنا بالمعهد.

وأسأل الله التوفيق والسداد.

الباحثة

مقدمة الدراسة

شغلت قضية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيزاً كبيراً من اهتمام الاقتصاديين والسياسيين والمنشغلين بقضايا التنمية والنمو ، فالسياسات الاقتصادية تسعى إلى زيادة فرص الاستثمار المتاحة والتحفيز عليها ، والإنجازات تقاس بمدى ما تحققه الدولة من هذه الاستثمارات الأجنبية .

وبذلك أصبحت قضية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى أهم القضايا الاقتصادية التى تعمل الدول على النهوض بها وتنميتها وذلك لخدمة العديد من المجالات الاقتصادية مثل توفير موارد من النقد الأجنبى والمحافظة على قيمة العملة المحلية ، هذا بالإضافة إلى دور الاستثمارات فى إحداث التوازن فى ميزان المدفوعات وتوفير فرص العمالة .

ويعتبر الاستثمار الاجنبى المباشر من أفضل المصادر لتمويل فجوة الموارد المحلية فى البلدان الناميه ومن بينها مصر وذلك باعتباره مصدرا" مستقرا" نسبيا" مقارنة" بمصادر التمويل الخارجى الأخرى (القروض والمساعدات الخارجية واستثمارات الحافظه الأجنبية) .

كذلك يمثل الاستثمار الاجنبى المباشر إضافة إلى التكوين الرأسمالى وبالتالى يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن نقص فى الإدخار المحلى عن الاستثمار المراد تحقيقه.

أيضا يعد سعر الصرف من أهم المتغيرات التى تؤثر وتتأثر بالاستثمارات الأجنبية المباشره وغير المباشره فقد تسهم التدفقات من رؤوس الأموال فى إضطراب أسعار الصرف، فمع التدفقات الداخله قد تحدث مبالغة فى قيمه العملة المحلية وعلى جانب أخر فى حاله وجود تدفقات خارجه يحدث انخفاض فى قيمة هذه العملة مما يجعلها عرضة للمضاربات .

والمتتبع لتطور الاستثمارات الأجنبيه المباشره فى الاقتصاد المصرى على مدار فتره الدراسة (2000-2014)[1] سيجد أن هذه الإستثمارات قد زادت من 509 مليون دولار فى عام 2001/2000 لتسجل 10.9 مليار دولار تقريبا فى عام 2014/2013 ، كما ان مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشره فى الناتج المحلى الإجمالى لمصر قد زادت من أقل من 1% عام 2001/2000 لتسجل حوالى 4% عام 2014/2013 . ونشير أيضا إلى بعض التغيرات فى

[1] كما ورد تفصيلا بالفصل الرابع جدول رقم(4-1)

سياسة الصرف الأجنبى بدءا من عام 2003 مع تحرير سعر الصرف الجنيه المصرى حيث ارتفع سعر الصرف للدولار الأمريكى من 3,9 جنيه مصرى فى عام 2001/2000 ليسجل 6,03 جنيه مصرى فى عام 2003/2002 ثم استقر مابين 5,80 جنيه مصرى –6 جنيه مصرى خلال الفتره 2005/2004 وحتى 2012/2011 ثم ارتفع إلى 7,8 جنيه مصرى عام 2014/2013 أى أن الجنيه المصرى يواصل انخفاضه مقابل الدولار الأمريكى وهو ما يثير العديد من التخوفات على مستوى الاستهلاك والاستثمار المحلى والأجنبى والذى ينعكس بطبيعه الحال فى ارتفاع معدل التضخم وآثار ذلك على التوقعات بمزيد من الانخفاض فى قيمه الجنيه المصرى.

والملاحظ أيضا فيما يخص معدلات التضخم وفقا لأسعار المستهلكين أنها شهدت ارتفاعا فى عام تحرير سعر الصرف للجنيه المصرى وأنها سجلت 11,1% فى عام 2004/2003 ، كما ارتفعت فى عام 2008/2007 بدايه عام الأزمه الماليه العالميه لتسجل 20% ثم عاودت الإنخفاض فى السنوات التاليه لتدور مابين 7%: 12% حتى عام 2014/2013 .

و نحاول فى هذه الدراسة أن نلقى الضوء على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الاتحاد الأوروبى على الناتج المحلى الإجمالى فى مصر فى ضوء اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية بالدراسة والتحليل من خلال الفصول الرئيسية التالية :

الفصل الأول :الملامح العامة للاستثمار الأجنبى المباشر فى الفكر الاقتصادى .

وفى هذا الفصل نتعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وانواعه وأشكاله وخصائصه وأهم النظريات الخاصة بالاستثمار الأجنبى المباشر والآثار الإيجابية والسلبية له على اقتصادات الدول المضيفة.

الفصل الثانى : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم ومصر .

ويتناول هذا الفصل دراسة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر واتجاهاته على مستوى العالم ومصر والاتجاهات الإقليمية والقطاعية فى كل منهما مع استعراض بعض الإحصاءات العامة الموضحة لذلك وفى النهاية أهم المعوقات لتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر والإجراءات التى اتخذتها الحكومة للتغلب عليها مع طرح بعض المقترحات لتحسين بيئة ومناخ الاستثمار .

الفصل الثالث : العلاقات الاقتصاديه بين دول الاتحاد الأوروبى و مصر فى إطار اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية .

وفي هذا الفصل سنتناول ببعض من التفصيل اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية بداية من دوافع توقيعها من الجانب المصري والأوروبي وإيجابياتها وسلبياتها والعلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي في ظل الاتفاقية .

الفصل الرابع : نموذج قياسي مقترح لدراسة أثر الاستثمارات المباشره من دول الاتحاد الأوروبى على الناتج المحلى الإجمالى فى مصر.

وتستند منهجيه القياس على قياس العلاقة بين الناتج المحلى الإجمالى لمصر كمتغير تابع ومتغيرات إجمالى الاستثمارات الأجنبيه المباشرة لمصر، الاستثمارات المباشرة من دول الاتحاد الأوروبى ، معدل الإدخارالمحلى ، سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى ، معدل التضخم وفقا" لأسعار المستهلكين فى مصر . من خلال استخدام البرنامج الإحصائي

(EVIEWS6.1).

وهذه المتغيرات تم تحديدها وفقا" للنظرية الاقتصادية ومن كثير من الدراسات السابقة على الدول النامية .

أولا" : أهمية الدراسة:

ترجع أهميه الدراسة إلى مايلى :

- **الدور الذى يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبى المباشر فى تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة مثل : زيادة معدلات النمو الاقتصادى ، وخفض معدلات البطالة وزيادة التوظف ، ونقل التكنولوجيا ، وتنمية الصادرات حيث تعانى مصر من فجوة الموارد المحلية ، وهو ما يتطلب توظيف تلك الاستثمارات لخدمة أغراض التنمية .**
- **الاستثمار الأجنبى المباشر له العديد من الآثار المباشرة وغير المباشرة على العديد من الأهداف الاقتصادية مثل : تطوير المستوى التكنولوجى والفن الإنتاجى (نقل**

التكنولوجيا) ، وزيادة الصادرات والتى تحتاج إلى القياس الكمى لعلاقتها بأهداف التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو الاقتصادى فى الناتج المحلى الإجمالى .

وعلى الرغم من كل هذه الآثار الإيجابيه المتوقعه للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر فإن هناك آثار أخرى سلبية قد ترتبط بمزاحمه الاستثمار المحلى وإغلاق للمشروعات المحلية وخروجها نهائيا من السوق.
كما أن هناك احتمالات بأن يترتب عليها زيادة فى الواردات بما يفوق زيادة الصادرات ، وقد يترتب عليها نقص فى المدخرات فى السوق والتى تتجه عادة" إلى الاستثمارات المحلية . هذا فضلا عن الآثار المرتبطة بتحويل الأرباح لتلك المشروعات للخارج والتأثيرات السلبية المتوقعة على الموازنة العامه فى الدولة والمرتبطة بالتوسع فى منح الإعفاءات والحرمان من الإيرادات الضريبيه والجمركيه .
والأثر الأهم الذى يشغل الاقتصادات النامية ومنها مصر هو المحصله النهائية لهذه الاستثمارات على خلق فرص للعمالة وتخفيض البطالة .

ثانيا" : مشكلة الدراسة:

فى ضوء هذا السياق تتبلور مشكلة الدراسة فى البحث عن مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى ظل الاتفاقيات الدولية ، وعلى رأسها اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية ، على الناتج المحلى الإجمالى فى مصر .

وفى هذا الإطار تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية :

- ما أثر انعكاس المناخ الاستثمارى فى مصر على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر؟
- ماهى سبل التغلب على معوقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ؟
- ما هو دور اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ؟
- ما مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الاتحاد الأوروبى فى مصر على الناتج المحلى الاجمالى ؟
- لأى مدى نجحت الاستثمارات المباشره فى مصر من دول الاتحاد الأوروبى فى سد فجوة الموارد المحلية وتشجيع الادخار المحلى بإعتبارها مكملة له وليست مزاحمه له ؟

ثالثا : أهداف الدراسة:

فى ظل أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى توسيع نطاق السوق المحلية وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات المحلية ، وما تساهم به هذه الاستثمارات فى زيادة القيمة المضافة ومستويات التشغيل والنمو الاقتصادى بصفة عامة يمكن القول بأن الدراسة التى نحن بصددها تهدف إلى معرفة أثر الإستثمارات الأجنبية المباشره من دول الإتحاد الأوروبى على حفز النمو فى الناتج المحلى الإجمالى فى ظل المعطيات الخاصة بضعف معدل الادخار المحلى الذى لم يتجاوز 17% خلال الفتره من عام 2000 حتى عام 2014 فضلا عن التأثيرات التى ربما مارستها كل من سياسة الصرف الأجنبى ومعدلات التضخم على تطور الناتج المحلى الإجمالى خلال نفس الفترة ، بالإضافة إلى مناقشة وتحليل طبيعه المناخ الاستثمارى فى مصر والعمل على وضع تصور لسبل تحسين المناخ الإستثمارى الملائم لإجتذاب الإستثمار الأجنبى المباشر مع دراسة وتحليل أهم المعوقات والمشاكل التى تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر والتى تؤثر سلباً على تدفقها ، خاصة فى ظل زيادة التنافسية الدولية وتراجع وضعية مصر (بدلالة مؤشرات تقارير التنافسيه الدوليه).

رابعا" : فروض الدراسة :

تتمثل فروض الدراسه فيما يلى :

1-هناك تأثير سلبى للأزمة المالية العالمية عام (2008) على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العالم ومصر.

2- هناك أثر سلبى لتقارير التنافسية الدولية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر.

3- يستحوذ قطاع الصناعة الاستخراجية (البترول) على النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر.

4- لا يتوافر المناخ الاستثمارى الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر .

5- هناك تأثير معنوى للاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الاتحاد الأوروبى على الناتج المحلى الإجمالى فى مصر .

خامسا" : منهج الدراسة :

سيتم الاعتماد فى هذه الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي والإحصائى كما يلى :

المنهج الوصفى :

حيث ستنتهج الباحثة فى إطار المنهج الوصفى التحليلي أسلوبين :

الأسلوب الأول : الأسلوب الاستقرائى :

يتمثل فى مراجعة الكتب والمقالات والدوريات العلمية والتقارير والأبحاث والرسائل العلمية التى لها صلة بموضوع الدراسة .

الأسلوب الثانى : الأسلوب الاستنباطى التحليلى :

وهو يعنى بالجانب النظرى و يتمثل فى تحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مصر بصفة عامه والاستثمارات من دول الاتحاد الأوروبى بصفة خاصه وتحليل الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية فى مصر .

منهج التحليل الكمى الإحصائى :

يتمثل فى دراسة أثر الاستثمار الأجنبى المباشر من دول الاتحاد الأوروبى فى مصر بصفة خاصة فى إطار اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على الناتج المحلى الإجمالى باستخدام نموذج اقتصادى قياسي(EVIEWS6.1)، وذلك بالاعتماد على البيانات الإحصائية التى توفرها الجهات الرسمية مثل البنك المركزى المصرى ووزارة التخطيط المصرية من خلال التقارير والنشرات الشهرية والسنوية عن الفتره من عام 2001/2000 حتى عام 2014/2013.

سادسا" : حدود الدراسة:

النطاق الزمنى المقترح للدراسة :

سيتم تناول الظاهره محل الدراسة خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2014 .

حيث مثل عام (2000) نقطة فاصلة فى الاقتصاد المصرى لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى وبرنامج التكيف الهيكلى والخصخصه ، وقد شهد قانون الإستثمار ولائحته التنفيذيه عدة تعديلات فى عام 1989 ،1997 ،2004 ،2012 وذلك لتوسيع نطاق المزايا الممنوحه للمستثمرين ولإزالة التمييز فى المزايا بين المستثمر المحلى والأجنبى ولتسهيل إجراءات تعامل المستثمرين مع الجهات الإداريه فى مصر، كما تم تحديد النطاق الزمنى بناء على توقيع اتفاقية الشراكه المصريه الأوروبيه

فى عام(2001) بعد عدة جولات من المفاوضات وقد دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ فى يناير عام (2004) .

سابعا" : الدراسات السابقة :

تم مراجعة العديد من الدراسات السابقة النظريه والتطبيقيه وثيقه الصله بموضوع الرساله وسيتم استعراضها على النحو التالى :

1) دراسة د/ إيهاب نديم 1996 . [1]

تحت عنوان " الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية فى العالم " قامت هذه الدراسة بمحاولة الإجابة على سؤال أساسي وهو لماذا لم تؤد نظم التسهيلات والحوافز التى تم منحها للمستثمرين الأجانب إلى جذب نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبى المباشر ، وذلك فى ضوء المزايا والمقومات النسبية التى يتمتع بها الاقتصاد المصرى من موقع مناسب وتوافر الأيدى العاملة . وكذلك حاولت ذات الدراسة الإجابة على سؤال آخر على قد كبير من الأهمية وهو :

ما العقبات التى واجهت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر خلال الفترات السابقة؟

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المتغيرات المؤثرة على الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدولة النامية يمكن تلخيصها فيما يلى :-

أ. درجة الانفتاح على العالم الخارجى .

ب. مدى ارتفاع معدل النمو الاقتصادى واستقراره.

ج. اتباع سياسات مالية ونقدية مشجعة للاستثمار.

د. التوسع فى إقامة البنية التحتية من مياه وكهرباء وطرق.

هـ. إنشاء المناطق الحرة.

و. الاهتمام بتنمية الموارد البشرية .

ز. درجة الاستقرار السياسى الذى تنعم به الدولة .

ح. مدى التسهيلات فى التعامل بالنقد الأجنبى ، وحرية تحويل الأرباح للخارج

وفيما يتعلق بالسؤال الثانى الذى حاولت الدراسة الإجابة عليه وهو : ما العقبات والعراقيل التى واجهت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر ؟

---

[1] إيهاب عز الدين نديم ، " الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية فى العالم " ، المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثانى، 1996 .

خلصت الدراسة إلى أن أهم العقبات والعراقيل هى :

أ- حدوث انخفاض فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى 2.4 % وذلك خلال الفترة من 1994-1995.

ب-ضعف معدل الادخار فى مصر.

ج- ارتفاع القيود التعريفية وغير التعريفية.

د- وجود تضارب وتداخل فى قوانين الاستثمار الأجنبى المباشر.

هـ-وجود ضعف فى المستوى التعليمى وفى مستوى العمالة الماهرة .

2) دراسة Richardson 1997.[1]

قام بإجراء دراسة على جنوب شرق أسيا لدراسة دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تحفيز النمو الاقتصادى وتوصل الى أن الاستثمار الأجنبى المباشر كان له دوراً كبيراً فى تحفيز النمو الاقتصادى من خلال دوره فى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له ، بالإضافة إلى دوره فى زيادة صادرات تلك الدول .

3) دراسة Hong 1997.[2]

قام بإجراء دراسة على كوريا لتوضيح دور الاستثمار الأجنبى المباشر والقروض التجارية على إنتاجية عوامل الإنتاج خلال الفترة (1970-1990) ، لقد أوضح أن هناك تأثيرا إيجابيا ومعنويا للاستثمار الأجنبى المباشر على إنتاجية عوامل الإنتاج مقارنة بالقروض التجارية ، كما أوضحت الدراسة استفادة القطاع الخاص الكورى من الاستثمار الأجنبى المباشر خاصة فى الصناعات كثيفة استخدام رأس المال مثل البترول والآلات والإلكترونيات.

4) دراسة Kenworth, J.I 1997.[3]

حاولت هذه الدراسة الوقوف على تحليل مناخ الاستثمار فى مصر وتوصلت إلى أن مصر تمتعت بدرجة استقرار سياسى بلغت أربع نقاط من خمس نقاط ، وهى بذلك تحتل المركز الثانى بعد تونس وقد سبقت مصر فى الترتيب كل من المغرب وتركيا وإسرائيل حيث حصلت هذه الدول على

---

(1)) Richardsin, p(1997) " Globalization and Linkages : Macro – Structural Challenges and Opportunities " OECD" Working Paper , No.181, OCED/GD(97)47,Paris.

(2) Hong,K.(1997): " Foreign Capital and Economic Growth in Koria: 1970-1990" Journal of Economic Development , Vol.22, No 1 , Jun.

(3)Kenworth, J.L.(1997). " Foreign Direct Investment in Egypt :Problems and prospects " Development Ecomomic Policy Reform Analysis (DEPR) Project 22 nd International Conference for Statistics, Computer Science for Scientific and Social Application. Cairo , May 10.

ثلاث نقاط ونقطة ونقطتين على الترتيب ، أما بالنسبة للعوامل والمتغيرات الجاذبة للاستثمار الأجنبى المباشر فقد اشتملت على متغيرات مثل حجم السوق ومدى احتمال تحقيق ميزة نسبية والمناخ المناسب للأعمال والاستثمار وبعض العوامل والمتغيرات الأخرى مثل الحصص والتعريفات الجمركية والضرائب والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبى المباشر.

5) دراسة Demello 1999.[1]

اشتملت الدراسه على نموذج يغطى (15) دولة نامية ، و (17) دولة ساعية للنمو خلال الفترة (1970-1990) وذلك لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر وتراكم رأس المال ، ونمو إنتاجية عناصر الإنتاج ، ووجدت الدراسة تأثيرا إيجابيا للاستثمار الأجنبى المباشر على نمو إنتاجية إجمالى عناصر الإنتاج (TFP) فى الدول المتقدمة لكنه سلبى فى الدول النامية ، ولكن النمط ينعكس فى حالة تأثيره على تراكم رأس المال .

ومن هنا استنتج DeMello أن مدى تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على زيادة النمو الاقتصادى يعتمد على درجة التكامل بين الاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار المحلى ، إن قابلية الاستبدال بين مخزون رأس المال الأجنبى والمحلى تبدو مرتفعة فى الدول المتقدمة من الناحية التكنولوجية أكثر منها فى الدول الساعية للنمو فالدول الساعية للنمو تجد صعوبة فى استخدام أو انتشار تكنولوجيات جديدة خاصة بالشركات متعدية الجنسيات ، فالتكنولوجيات المصاحبة للاستثمارالأجنبى المباشر تساهم فى نمو الإنتاجية فى الدول المتقدمة ولكنها غير ذلك فى الدول الساعية للنمو، ويعزو ذلك لوجود نقص فى كفاءة رأس المال البشرى .

6) دراسة Agosin & Mayer 2000.[2]

حيث قاما بتحليل أثر الاستثمار الأجنبى المباشر فى فترة زمنية سابقة على معدل النمو الحالى فى الدول المضيفه لاختبار ما إذا كان الاستثمار الأجنبى المباشر يحفز الاستثمار المحلى أو يحل محله خلال الفترة من (1970-1995) ووجدا أن تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر ليس من الضرورى أن يكون دائماً إيجابياً وفعالاً ومن ثم فإن تبسيط السياسات قد لا يكون الأسلوب الأمثل.

---

[1] De Mello Jr Luiz R,(1999) " Foreign Direct Investment in Developing Countries and Growth : Evidence from Time Series and Panel Data, Oxford Economic Paper 51.

[2] Agosin M.R, & Ricardo Mayer (2000) : Foreign Investment in Developing Countries : Does it Crowd in Domestic Investment ? (UNCTAD.Discussion Paper, No.146, Geneva UNCTAD.